آثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي للفترة 2019-2021

The impacts of the Corona pandemic on the global economy during the period 2019-2021

ط.د.قباني فطيمة الزهرة[1] * ط.د. سفيان أمنة[2] د. علوني عمار[3]

1-جامعة سطيف 1، (الجزائر)، fatimazohra.kebbani@univ-setif.dz

2-جامعة سطيف 1، (الجزائر)، amina.sefiane@univ-setif.dz

3-جامعة سطيف 1، (الجزائر)، a.allouni@univ-ecosetif. com

تاريخ الاستلام:2020/10/19 تاريخ القبول:2021/03/07

الملخّص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهم الآثار التي برزت على الاقتصاد العالمي بانتشار جائحة كورونا، فمنذ تفشيها لا تزال هذه الجائحة تهدد اقتصاديات جُلْ دول العالم حتى أصابتها بالشلل؛ فقد عزلت دولا ووضعتها تحت الحجر الصحي، كما مست كل القطاعات الحسّاسة فمُنيت هذه الأخيرة بخسائر فادحة. ولمعالجة إشكالية الدراسة اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، بالتركيز على العديد من التقارير والإحصائيات الصادرة عن مختلف الدول والهيئات والمنظمات الدولية،

خلصت الدراسة إلى أن العالم نتيجة الجائحة مقبل على أزمة اقتصادية واجتماعية، يتبعها ركود اقتصادي يهدد الاقتصاد العالمي، وقد تحتاج الدول إلى سنوات لمعالجة الآثار المترتبة عن الجائحة.

الكلمات المفتاحية: جائحة كورونا، الاقتصاد العالمي، الآثار الاقتصادية والاجتماعية

Abstract

This study aims to highlight the most important effects of the Corona pandemic on the global economy, since its outbreak, this pandemic continues to threaten the growth of most of the world's economies until it paralyzed them, as it isolated countries and placed them under quarantine as it touched all sensitive sectors, so the latter suffered heavy losses, and to address the problem of the study We relied on the descriptive and analytical approach by focusing on many reports and statistics issued by various countries, bodies and international organizations

* ط.د.قباني فطيمة الزهرة، المؤلف المرسل

the study concluded that the world as a result of the pandemic is on the verge of an economic and social crisis that will be followed by an economic recession that threatens global growth and Countries may take years to address the effects of the pandemic
Key words: Corona pandemic, global economy, Economic and social impacts

مقدمة:

يعيش العالم اليوم وضعا غير متوقع، فمعظم السكان لم يشهدوا أحداثا بمثل ما يقع اليوم جراء جائحة كورونا أو الوباء المعروف " بكوفيد 19"، ويعد الوضع استثنائيا ومرحلة جديدة في تاريخ البشرية؛ ليس لخطورة الجائحة على الصحة فقط، بل لما تتركه من أثار على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي، فقد أثارت الأوبئة عبر الزمن الكثير من الإشكاليات وهو الإشكال نفسه الذي تطرحه اليوم جائحة كورونا، باعتبارها وباءً عالميا؛ حيث أثرت وبشكل مباشر على الاقتصاد العالمي، ناهيك عن الآثار الإنسانية والنفسية، فقد أصابت 190دولة حول العالم، حيث وصل عدد الإصابات اليوم إلى ما يقارب 37 مليون شخص، وعدد الوفيات كذلك ما يقارب المليون و200 ألف، حيث تصدرت أمريكا عدد المصابين ب 08 ملايين، الهند 07 ملايين، البرازيل 05 ملايين، بالإضافة إلى ما عرفته القارة الأوروبية من إصابات ووفيات. ومنذ تفشي الجائحة انتاب الساسة والاقتصاديين والاجتماعيين القلق؛ من حيث آثارها على الاقتصاد العالمي خاصة في بداية انتشارها وعدم توقع حدوثها، فقد أصابت جل اقتصاديات دول العالم بالشلل؛ حيث عزلت دولا بأكملها ووضعتها تحت الحجر الصحي، وأخرى تحت حظر التجوال، كما أصابت قطاعات المال والأعمال والطيران، والنقل والسياحة بخسائر فادحة. كما عرقلت الإنتاج والإمداد عبر العالم، وأضعفت الاقتصاد العالمي؛ حيث فرض تفشي الجائحة على الشعوب اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الاحترازية، (كالحجر الصحي، التباعد الاجتماعي ومنع السفر)؛ مما انعكس سلبا على الاقتصاد

حيث أصبح يعيش حالة من الركود الحاد والانكماش المفاجئ، وبالتالي ظهور أزمة اقتصادية عالمية غير متوقعة، فقد خفّضت الدول والمنظمات توقعاتها للنمو في البداية إلى النصف من 2.9% إلى 1.5%، وبعدها رفعت توقعاتها إلى درجة تسجيل عجز في الاقتصاد العالمي، بقيمة تريليوني مليار دولار، مما يعني انهيار الاقتصاد العالمي بصفة كلية، وحلول ما يشبه الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1929. كما عجل تفشي الجائحة بانهيار أسعار البترول، ووصلت إلى أقل من (33 دولار)، مما أثّر سلبا على الدول المصدرة للبترول وخاصة في الشرق الأوسط، تبعه انهيار في البورصات العالمية وتسجيل خسائر بمليارات الدولارات في مختلف أنحاء العالم.

ووفقا لما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة في السؤال الآتي: **إلى أي مدى أثرت جائحة كرونا على الاقتصاد العالمي**؟ وللإجابة على هذا السؤال، يتطلب الإجابة على عدة تساؤلات فرعية ومنها: إلى أي مستوى يصل تأثير الجائحة على الاقتصاد العالمي؟ ما الذي قامت به وستقوم به الحكومات لتخفيف أثار الجائحة؟.

- **أهمية الدراسة:** تكمن أهمية هذه الدراسة في تبيان مدى الآثار التي أحدثتها جائحة كورونا على مختلف المجالات : الاقتصادية ،والاجتماعية الحيوية في جل دول العالم.

1- التعريف بجائحة كورونا او فيروس "كوفيد19": بداية لابد من تحديد بعض مفاهيم ومصطلحات البحث كما يلي(ملكاوي، 2020، صفحة 7):

- **الفاشية (outbreak):** هي زيادة أعداد المصابين بمرض معين في منطقة جغرافية محددة، أو مجتمع معين عن العدد المتوقع، وقد تصنف حالة مرضية واحدة فقط أو عدد قليل من الحالات "فاشية" في حال حدثت في مجتمع يتوقع غياب المرض فيه نهائيا، أو في مجتمع غاب عنه المرض مدة طويلة ،وقد تظهر الفاشية في عدة مجتمعات على نحو متزامن.

- **الوباء (Epidemic):** هو زيادة مفاجئة وسريعة في عدد حالات المرض على نحو أعلى من المتوقع في المجتمع، كما هو الحال مع الفاشية، لكنه يمتد على رقعة جغرافية أوسع.

-**الجائحة (Pandemic):** هي انتشار الوباء في جل البلدان أو المناطق، وعادة ما يتسبب في إصابة عدد كبير من سكان العالم.

1-2- نظرة على جائحة كورونا ومميزاتها: أعلنت منظمة الصحة العالمية أن "كوفيد-19" هو الاسم الرسمي لهذا المرض الجديد، الذي يسببه هذا الفيروس(ملكاوي، 2020، صفحة 16)، وسبب تسميته بفيروس كوفيد19 هو أن الاسم الإنجليزي للمرض مشتق من "CO" أول حرفين من كلمة (corona)، وvi هما أول حرفين من كلمة فيروس (virus)، و (D) من كلمة (disease)، وأطلق عليه سابقا novel coronavirus 2019(داود، 2020، صفحة 83). فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات تسبب لدى البشر أمراض تتراوح حدتها من فرد لأخر، بعضها يكون في صورة نزلات البرد الشائعة(wikipedia.org، 2019).

بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019، وانتشر فيما بعد وتحوّل إلى جائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم، وأعلنت منظمة الصحة العالمية رسميًا في 30 يناير أنّ تفشي الفيروس يُشكل حالة صحية عامة، وأكدت تحول الفيروس إلى جائحة يوم 11 مارس، بالتزامن مع إبلاغ "إيطاليا ،وإيران، وكوريا الجنوبية ،واليابان"عن ارتفاع عدد الإصابات، ليتجاوز عدد الإصابات الإجمالي خارج "الصين" نظيره داخل الصين بسرعة، ومنذ الإعلان عن الجائحة سارعت كل دول العالم إلى الاستعداد، مما أدى وفقًا للمدير العام لمنظمة الصحة العالمية "تيدروس أدهانوم"إلى ارتفاع الطلب على معدات الوقاية الشخصية، وارتفاع الأسعار أكثر من "عشرين "ضعفًا، والتأخير في إيصال التجهيزات الطبية

لأربعة أو ستة أشهر، كما أدى ذلك إلى نقص في المعدات الطبية حول العالم، ونقص في توفر الأدوية. وبعد تسعة أشهر من ظهور الوباء أودت الجائحة بحياة أكثر من 1.6 مليون شخص، وأصابت ما يقارب 74مليون شخص في 190(بلدا تصدرت أمريكا عدد المصابين ب 17 مليون، والهند 09 ملايين، والبرازيل 07 ملايين)، وثمة دلائل مقلقة على وقوع موجات جديدة من الإصابة بالمرض، ولا تزال الكثير من المعطيات المتعلقة بالفيروس مجهولة(De Vijlder, 2020)،أما في الجزائر فابتداءً من: "25فبراير"2020 اتخذت مجموعة من القرارات لمواجهة الوباء والتقليل من انتشاره، ففي 12 مارس 2020 تم تقديم العطلة الربيعية وإغلاق جميع مؤسسات التعليم، ومع انتشار الوباء أُتخذ قرار تطبيق العزل على حالات الإصابة؛ سواء كانت مشبوهة أو مؤكدة مع تسريح نصف الموظفين والاحتفاظ فقط بمستخدمي المصالح الحيوية، مع الاحتفاظ برواتبهم، وتسريح النساء العاملات اللواتي لهن أطفال صغار، و تسريح 50 بالمائة من العمال كذلك في القطاع الاقتصادي والخدمات العمومية والخاصة؛ بحيث سيتم دراسة الخسائر المنجزة عن هذا الإجراء لتتكفل بها الدولة في وقت لاحق(premier-ministre.gov.dz, 2020). كما تم تعليق الرحلات نحو الخارج ومنها: وقف جميع وسائل النقل الجماعي، العمومية والخاصة داخل المدن وبين الولايات، وكذلك حركة القطارات.

3-1--جائحة كورونا من أزمة صحية إلى أزمة اقتصادية واجتماعية: على الرغم مما واجهه العالم من أوبئة وجوائح عبر التاريخ، استمرت جل الدول في التعامل مع جائحة كورونا وفقا لنظرية السيطرة، ولم تتمكن من تكريس موارد ضخمة لمواجهة الوباء، وحتى الآن بدا أن الجوائح التي ضربت البشرية سابقا كانت أخطر من كوفيد 19، كالأنفلونزا الاسبانية التي أودت بحياة أكثر من 50 مليون إنسان في "العقد الثاني من القرن الماضي"، وهذا الرقم يتجاوز بكثير عدد الذين قتلوا في الحرب

العالمية الأولى(De Vijlder, 2020)، ورغم هذا التفاوت في أرقام ضحايا الجوائح السابقة، فإن تداعيات كورونا الاقتصادية والاجتماعية قد تكون بالحجم الذي أحدثته الجوائح السابقة أو أكثر ؛ نظرا إلى عوامل عدة ولا سيما منها العولمة، كما أن الأنظمة الصحية القائمة في الدول الغنية، أثبتت عدم قدرتها على التعامل الفوري واحتواء جوائح مماثلة لكورونا، والحقيقة التي بدأت تنكشف هي المطالبات بوضع صحي آمن على رأس أولويات الدول يكون بنفس مستوى التكنولوجيا والأمن والدفاع(Fouquin, 2020, p. 2)، وسببت الجائحة أضرارًا اجتماعية واقتصادية عالمية بالغة؛ تتضمن أضخم ركود اقتصادي عالمي منذ الكساد الكبير، بالإضافة إلى تأجيل الأحداث الرياضية والسياسية والثقافية أو إلغائها، ونقص كبير في الإمدادات والمعدّات، الذي تفاقم نتيجة حدوث حالة من هلع الشراء، كما أُغلقت المدارس والجامعات والكليات في 190 دولة، ما أثر على نحو 73.5% من الطلاب في العالم، كما انتشرت المعلومات الخاطئة حول الفيروس على الإنترنت، وظهرت حالات من التمييز العنصري ضد الصينيين، و أولئك الذين يُنظر إليهم على أنهم صينيون أو ينتمون إلى مناطق ذات معدلات إصابة عالية(Vidard, 2020). وفي تقرير نشره مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية الأمريكي، أكد على اعتراف متزايد بالحاجة إلى مقاربة أقوى وأكثر تماسكا للأمن الصحي، ودعا الإدارة الأمريكية إلى استبدال المقاربة القائمة للأزمات بعقيدة قائمة على سياسة وقائية ضد الأوبئة والحماية منها والصمود والمرونة(De Vijlder, 2020). و ضربت جائحة كورونا ومنذ ظهورها أواخر ديسمبر 2019 الاقتصاد العالمي في الصميم، وانتقلت بؤرة الفيروس من الصين إلى أوروبا ثم الولايات المتحدة، وأمام غياب أي لقاح فعال لم تجد غالبية البلدان من حل إلا فرض الحجر الصحي الشامل على مواطنيها، وما نتج عنه من توقف شبه كلي للاقتصاد، مما طرح لأول مرة معادلة معقدة على صانعي القرار

"الصحة مقابل الاقتصاد"(أبوه، 2020)، وعرفت جل دول العالم عدم يقين شديد يحيط بتنبؤات النمو العالمي. إن التداعيات الاقتصادية تتفاعل بطرق يصعب التنبؤ بها بما في ذلك مسار الجائحة، كثافة جهود الاحتواء، درجة فعاليتها، تداعيات التشديد الحاد لأوضاع الأسواق المالية العالمية، التحولات في أنماط الإنفاق، التغيرات السلوكية (كأن يتجنب الناس مراكز التسوق والمواصلات العامة)، الآثار على الثقة وأسعار السلع الأولية، ويواجه كثير من البلدان أزمة متعددة الأبعاد؛ تتألف من صدمة صحية، واضطرابات اقتصادية محلية، وهبوط حاد في الطلب الخارجي، وتحولات في وجهة تدفقات رؤوس الأموال، وانهيار في أسعار السلع الأولية(صندوق النقد الدولي، 2020). و أشارت توقعات عدد افريل 2020 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، إلى وقوع أضرار عميقة أكبر في الإمدادات المحتملة، بسبب الأزمة التي أصابت النشاط بدرجة تجاوزت التوقعات في فترة الإغلاق العام، التي شملت الربعين الأول والثاني من 2020، والضرر الذي لحق بالإنتاجية في ظل سعي مؤسسات الأعمال الناجية لتكثيف ممارسات الأمان، والنظافة الضرورية في أماكن العمل، وبالنسبة للاقتصاديات التي تجد صعوبة في السيطرة على معدلات الإصابة؛ سيؤدي امتداد الإغلاق العام لفترة أطول إلى إلحاق ضرر إضافي بالنشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى ذلك تشير التنبؤات أن الأوضاع ستظل في مستوياتها الحالية بوجه عام، ولا شك أن هناك نتائج بديلة ممكنة خلاف ما ورد في السيناريو الأساسي، فمدى التعافي الذي حدث مؤخرا في الأسواق المالية يبدو منفصلا عن التحولات في آفاق الاقتصاد(صندوق النقد الدولي، 2020).

2- **بوادر أثار جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي:** يبدو أن الاقتصاد العالمي مقبل لا محالة على تراجع إن لم يكن انكماشا حادا، والتوقعات الأولية تشير إلى انخفاض النمو بحدود 0.9-0.5% إلى 1.5% هذا العام، وقد يصل إلى أدنى مستوى

له منذ الأزمة المالية العالمية بحسب منظمة التعاون الاقتصادي(الخاطر، 2020)، في حين وجد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في دراسة تحليلية، أنّ الصدمة التي تسببت بها كورونا ستؤدي إلى ركود في بعض الدول، وستخفّض النمو السنوي العالمي هذا العام إلى أقل من 2.5%، وفي أسوء السيناريوهات قد نشهد عجزا في الدخل العالمي بقيمة 2 تريليون دولار، ودعت الأونكتاد إلى وضع سياسات منسقة لتجنب الانهيار في الاقتصاد العالمي، وخلافا لما كان متوقعا في سبتمبر الماضي، فإنّ العالم على عتبة ركود اقتصادي(الاونكتاد، 2020)، كما يتوقع صندوق النقد الدولي أن يشهد الاقتصاد العالمي انكماشا حادا بواقع 3% في عام 2020 وهو أسوأ بكثير مما ترتب على الأزمة المالية العالمية في 2008، وفي أحد السيناريوهات الأساسية الذي يفترض انحصار الجائحة في النصف الثاني من عام 2020 وإمكانية تخفيف جهود الاحتواء بالتدريج، من المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل 5,8% في 2021، مع عودة النشاط الاقتصادي إلى طبيعته، بمساعدة الدعم المقدم من السياسات(صندوق النقد الدولي، 2020)، ولقد وضعت الاونكتاد سيناريو يوضح تأثير الهبوط الأولي للاقتصاد؛ حيث توصلت الدراسة إلى أنّ العجز سيكون بمقدار 2 تريليون دولار في الدخل العالمي، 220 مليار دولار في الدول النامية(باستثناء الصين)، وفي هذا السيناريو فإن أكثر الدول تضررا هي الدول المصدّرة للنفط وغيرها من الدول المصدّرة للسلع الأساسية، هذه الدول ستخسر أكثر من 1% من نموّها، إضافة إلى تلك التي تربطها علاقات اقتصادية قوية مع الدول التي ستتأثر قبل غيرها بالصدمة الاقتصادية(الاونكتاد، 2020). وكانت اتجاهات الاقتصاد العالمي قبل جائحة كورونا تشير إلى توقع معدل نمو لسنة 2020 بـ 2.9% مع نسب نمو مريحة في بعض البلدان كالصين (6.1%)، ومتوسطة في غالبية البلدان الصناعية؛ وذلك قبل أن يتم تحيين هذه النسب بإدخال أثر التغيرات

الناتجة عن جائحة كورونا. وأظهر تقرير لصندوق النقد الدولي عن آفاق نمو الاقتصاد العالمي، نُشر منتصف أفريل 2020 توقع الانكماش بـ -3% سنة 2020، قبل العودة للتعافي عام 2021 بتحقيق نمو متوقع بـ 5.8%، وذلك بافتراض السيطرة على الفيروس في النصف الثاني من هذا العام. لكن ماذا لو ظل الفيروس خارج السيطرة؟ (صندوق النقد الدولي،، 2020)، ومن المتوقع أن يبلغ النمو العالمي -4.9% في عام 2020 بانخفاض قدره 1.9 نقطة مئوية عما تنبأ به عدد افريل 2020 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي. وكان تأثير جائحة كورونا على النشاط الاقتصادي في النصف الأول من عام 2020 أكثر سلبا من المستوى المنتظر، ومن المتوقع أن يكون التعافي أكثر تدرجا مما أشارت إليه التنبؤات السابقة، أما في عام 2021 فمن المتوقع أن يبلغ النمو 5,4%، وسيؤدي هذا إلى خفض إجمالي الناتج المحلي في عام 2021 بنحو 6,5 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات جانفي 2020، ويتسم التأثير السلبي على الأسر المنخفضة الدخل، مما يهدد النتائج المهمة التي تحققت في الحد من الفقر على مستوى العالم منذ تسعينات القرن الماضي(صندوق النقد الدولي،، 2020).

إن حجم الأزمة تاريخي في كل العالم؛ فعلى سبيل المثال شهدت أستراليا حتى الآن أطول فترة من النمو المستمر بين البلدان المتقدمة، لكن هذا الاتجاه معرض لخطر التوقف؛ حيث شهدت استراليا أول ركود اقتصادي بعد 29 سنة من النمو، وفي الصين، انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 13.5٪ خلال شهري جانفي و فيفري 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام 2019، ومثل هذا الانخفاض غير مسبوق في الصين منذ أن تحولت البلاد إلى اقتصاد السوق في أواخر السبعينيات، وفي فرنسا انخفضت مبيعات السيارات إلى 72% في شهر مارس، وانخفاض بنسبة 33% في البورصة بالبرازيل، كما انخفض سعر البترول في السعودية إلى أدنى سعر منذ 17 سنة إلى 22 دولار للبرميل(la finance pour tous, 2020).

2-1- الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا: إن الاقتصاد العالمي قد يخسر ما بين 5.8 إلى 8.8 تريليون دولار نتيجة لجائحة كورونا، حسب ما نقلته التقارير الاقتصادية، ففي تقرير جديد صدر تحت اسم "التقييم المحدّث للأثر الاقتصادي المحتمل لكوفيد-19" فإن الخسائر الاقتصادية في "آسيا والمحيط الهادئ "يمكن أن تتراوح من 1.7 تريليون دولار في ظل الإغلاق القصير لمدة ثلاثة أشهر، إلى 2.5 تريليون دولار في حالة الإغلاق الطويل لمدة ستة أشهر، ويشير تقرير آفاق التنمية الآسيوية 2020 الصادر في افريل الماضي، إلى أن التكلفة العالمية لكوفيد-19 هي تكلفة اقتصادية كبيرة لم يعرفها العالم من قبل، وهذا نتيجة تسارع الحكومات في جميع أنحاء العالم، للاستجابة لآثار الوباء، واتخاذ تدابير عاجلة مثل زيادة الإنفاق على قطاع الصحة والدعم المباشر لتغطية الخسائر في الدخل والإيرادات. وجاء في التقرير أن الجهود المستمرة التي تبذلها الحكومات، يمكن أن تخفف من تأثير الجائحة بحوالي% 40، هذا يمكن أن يقلل من الخسائر الاقتصادية العالمية بسبب الوباء بما يتراوح من 4.1 تريليون إلى 5.4 تريليون دولار(سكاي نيوز عربية، 2020).

2-1-2- آثار جائحة كورونا على الناتج المحلي الإجمالي: تسببت جائحة كورونا في توقف قطاعات واسعة من الاقتصاد العالمي، وهو وضع يتزايد بشكل كبير كل يوم في العالم، وخاصة في منطقة "اليورو، والولايات المتحدة"، و سجلت العديد من الدراسات الاستقصائية لقادة الأعمال انخفاضًا قياسيًا في الأعمال، مقارنة بالسنة الماضية، حيث وصلت إلى مستويات غير مسبوقة مع تأكيد آثار سلبية للناتج المحلي الإجمالي، وكان رد فعل البنوك المركزية سريعًا وقويًا؛ مثل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي الذي أطلق برنامج شراء الطوارئ لانهيار المشتريات، كما وافقت الإدارة الأمريكية والكونجرس على 10٪ من حزمة تحفيز الناتج المحلي الإجمالي(De Vijlder, 2020)، واتخذت العديد من الدول الأوروبية خطوات لدعم

الأسر والشركات، ومن المتوقع أن تخفف جميع تدابير السياسة هذه من تأثير الأزمة، وتحدّ من مخاطر حدوث أزمة صحية مؤقتة تلحق أضرارًا دائمة بالاقتصاد، مما يعيق إمكانية التعافي السريع. فمنذ ظهور "وباء كورونا "في الصين والإعلان عنه لم يكن عسيرا التنبؤ بأن تداعياته الاقتصادية ستكون كبيرة جدا ومؤثرة؛ ليس نظرا لما تمثله الصين من مكانه اقتصادية عالمية وحسب، بل لما سببته سرعة انتشاره الهائلة التي فاجأت الجميع، مما دفع جميع دول العالم لاتخاذ سلسلة من التدابير والقرارات والإجراءات بهدف تجنب أثار الفيروس قدر المستطاع (OCDE, 2020, p. 10)، ومن المؤكد أن جائحة "كورونا" سوف تطيح بقطاعات اقتصادية عالمية، وتزيد الضغوط على قطاعات حيوية أخرى؛ كالنقل الجوي، وشركات الطيران التي كانت تعاني أصلاً قبل ظهور الجائحة، مما قد يسرع وتيرة إفلاس بعض الشركات، واليوم العالم يعيش في أزمة مرتبطة بجائحة كورونا، وهو على شفا الهاوية إذا لم يتم استيعاب هذا الفيروس الذي انتقل إلى سوق المال العالمي، وأصبح مرتبطا به ارتباطا عضويا، وما انهيارات البورصات في العالم وتردي سعر برميل النفط سوى دليل على مدى حجم الأزمة الاقتصادية العالمية(عثمان، 2020)، فمن الطبيعي في مثل هذه الظروف أن يصيب الركود الاقتصادي اقتصاديات العالم كلّه، ومن الواضح أنّ عام 2020 سيكون مليئاً بالصعوبات على دول العالم، ليس اقتصادياً فقط بل اجتماعيا ونفسيا.

جدول (01): تقديرات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للأثر الأولي لجائحة كورونا على الناتج المحلي الإجمالي

	النسبة من الناتج الداخلي الخام GDP				
البلدان / القطاعات	الو م ا	كندا	فرنسا	ألمانيا	ايطاليا	المملكة المتحدة
قطاع النقل والمواصلات	%1.5-	%1.4-	%1.4-	%5.5-	%1.6-	%1.5-
قطاع البناء	%1.8-	%3.7-	%2.8-	%2.2-	%2.1-	%3.0-
تجارة الجملة والتجزئة	%8.1-	%8.4-	%8.2-	%7.4-	%9.0-	%7.8-
الفندقة الإطعام والنقل الجوي	%2.3-	%2.1-	%2.3-	%1.3-	%2.9-	%2.6-
الخدمات العقارية	%9.2-	%5.9-	%8.6-	%9.2-	%7.6-	%7.9-
أنشطة أخرى	%2.4-	%1.8-	%2.7-	%3.5-	%3.0-	%3.6-
المجموع	25.3%	%23.2	%25.9-	%29.2-	%26.3-	%26.4-

Source : Global growth: negative and uncertain but likely to rebound on the site https://www.efginternational.com/coronavirus/16-April-2020.html

توضح البيانات الواردة في الجدول، أنه من المتوقع أن يتم الشعور بمعظم التأثير في الربع الثاني، وبعد ذلك من المتوقع حدوث ارتدادات ذات أحجام مختلفة. من بين الدول المدرجة في الجدول أعلاه، من المتوقع أن يعاني الاقتصاد البريطاني من أكبر انخفاض في الربع الثاني، ولكن من المتوقع أيضًا أن يشهد أحد أقوى حالات التعافي. وتختلف الصين اختلافًا طفيفًا عن البلدان الأخرى لأن التأثير الرئيسي على الناتج المحلي الإجمالي كان محسوسًا في الربع الأول، ومن المتوقع حدوث انتعاش في الربع الثاني(international, 2020) ، وستشهد دول مثل كندا والمكسيك وأميركا الوسطى، ودول مثل شرق وجنوب آسيا، والاتحاد الأوروبي تباطؤا في النمو بين 0.7% و0.9%، كما أن الدول التي تربطها علاقات مالية قوية مع الصين ربما ستكون الأقل قدرة على التعافي من تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد(الاونكتاد، 2020). ولن تكون الدول النامية التي تعتمد على تصدير المواد الأولية بعيدة عن الأزمة؛ بسبب الديون وضعف العوائد التصديرية لارتفاع سعر الدولار، وقال كوزيل-

رايت: "إن احتمال وجود دولار أقوى في الوقت الذي يسعى فيه المستثمرون إلى البحث عن ملاذات آمنة لأموالهم، والارتفاع شبه المؤكد في أسعار السلع مع تباطؤ الاقتصاد العالمي، كل ذلك؛ يعني أن مُصدّري السلع الأساسية معرّضون للخطر بشكل خاص(الاونكتاد، 2020).

2-1-3- آثار جائحة كورونا على التجارة الدولية: لقد تسببت جائحة كورونا بالفعل في حدوث اضطراب عميق للتجارة العالمية، أثّرت على كل من العرض والطلب، ومع ذلك فإن تأثير الجائحة هو الأكبر في قطاع الخدمات الدولية، والضحايا الرئيسين هم: السياحة الدولية، النقل الجوي، نقل الركاب والحاويات، المعاملات المالية العالمية، وكذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والجائحة ستؤدي إلى انخفاض في استثمارات الأجانب المباشرين العالميين من 5 إلى 15٪ في 2020 ,Gruszczynski) (2020, pp. 5-6، كما يتأثر الطلب أيضا لدى المستهلكين حول العالم، كماأدى تفشي الجائحة إلى إعاقة الإنتاج، عرقلة الإمداد، إضعاف الطلب العالمي، ومنه الطلب على الطاقة، والجدول الآتي يبين ذلك.

جدول(02): واقع وتوقعات التبادل التجاري في العالم قبل و بعد جائحة كورونا

	التوقعات			الاختلاف عن توقعات عدد جانفي 2020 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي		الاختلاف عن توقعات عدد أكتوبر 2019 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي	
	2019	2020	2021	2020	2121	2020	2021
حجم التجارة العالمية (سلع وخدمات)	**0,9**	**11,0–**	**8,4**	**13,9–**	**4,7**	**14,2–**	**4,6**
الواردات							
الاقتصاديات المتقدمة	1,5	11,5–	7,5	13,8–	4,3	14,2–	4,2
اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية	0,8–	8,2–	9,1	12,5–	4,0	12,5–	4,0
الصادرات							
الاقتصاديات المتقدمة	1,2	12,8–	7,4	14,9–	4,4	15,3–	4,3
اقتصاديات الأسواق الصاعدة والاقتصاديات النامية	0,8	9,6–	11,0	13,7–	6,8	13,7–	6,6

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الإغلاق العام الكبير، صندوق النقد الدولي على الموقع https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020

2-1-4-أثار جائحة كورونا على أسعار المواد الأولية: تواجه أسعار السلع الأولية آثارا سلبية بالغة، نتيجة للتدهور السريع في الآفاق الاقتصادية العالمية في ظل انتشار الجائحة، وتفكك اتفاق أوبك + (أطرافه منظمة البلدان المصدرة للنفط، بما فيها روسيا، وبلدان أخرى مصدرة للنفط غير أعضاء في أوبك)(صندوق النقد الدولي،، 2020، صفحة 2). ويمكن توضيح تدهور أسعار السلع الأساسية في الشكل الموالي:

شكل (01): أثار جائحة كورونا على أسعار السلع الأولية

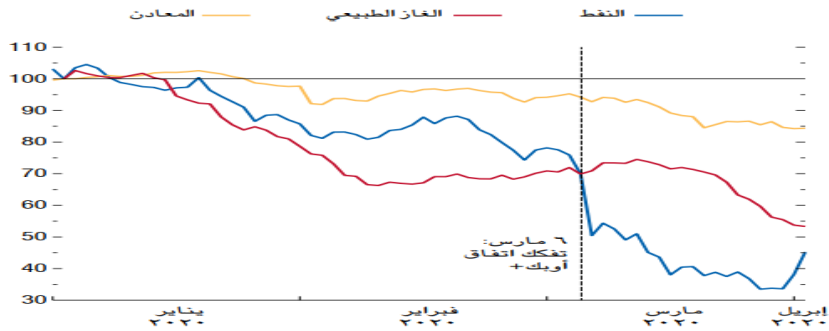

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي-الإغلاق العالمي الكبير، ص 3، افريل2020، على الموقع الالكتروني: https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020تاريخ التصفح 03/10/2020

وشهدت المعادن هبوطا في الأسعار في الفترة من منتصف يناير حتى نهاية مارس، بنحو 15%، وتراجعت أسعار الغاز الطبيعي بنسبة 38%، وهبطت أسعار النفط الخام بنحو 60% (أي أنها انخفضت بنحو 40 دولار للبرميل). و تشير أسعار العقود المستقبلية إلى أن أسعار النفط ستظل أقل من 45 دولارا للبرميل حتى نهاية 2023، أي أقل بنحو 25% من متوسط أسعاره في 2019، انعكاسا لاستمرار ضعف الطلب. ويُتوقع أن تُؤثر هذه التطورات تأثيرا سلبيا كبيرا على البلدان المصدرة للنفط، ذات الإيرادات والصادرات غير المتنوعة، ولا سيما البلدان المنتجة بتكاليف مرتفعة؛ كما أنها ستزيد الصدمة تعقيدا بفعل انتقال العدوى على المستوى المحلي، وضيق الأوضاع المالية العالمية، وضعف الطلب الخارجي. وفي الوقت نفسه سيعود انخفاض أسعار النفط بالنفع على البلدان التي تستورده (صندوق النقد الدولي،، 2020، صفحة 2). وبناءا على تسعير أسواق العقود المستقبلية في نهاية مارس2020 ، تشير التقديرات إلى أن متوسط أسعار النفط ستبلغ 35,60 دولار للبرميل في2020 و

37,90دولار للبرميل في .2021 أما في السنوات اللاحقة يُتوقع ارتفاع الأسعار لتصل إلى 45 دولارا، لكنها ستظل أقل من 61.40 دولار، ويتوقع انخفاض أسعار المعادن بنسبة % 15,0 في 2020 وبنسبة5.6% في2021، ويتوقع انخفاض أسعار الغذاء بنسبة 1,8% في 2020، ثم ارتفاعها بنسبة % 0,4 في2021(صندوق النقد الدولي،، 2020، صفحة 5).

جدول(03): أثار جائحة كورونا على أسعار النفط وبقية المواد الأساسية.

	التوقعات			الاختلاف عن توقعات عدد جانفي 2020 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي		الاختلاف عن توقعات عدد أكتوبر 2019 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي	
أسعار السلع الأولية (بالدولار الأمريكي)	2019	2020	2021	2020	2021	2020	2021
النفط [6/]	10,2–	42,0–	6,3	37,7–	11,0	35,8–	10,9
غير الوقود (متوسط على أساس أوزان الواردات السلعية العالمية)	0,8	1,1–	0,6–	2,8–	1,2–	2,8–	1–

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، الإغلاق العام الكبير، صندوق النقد الدولي على الموقعhttps://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020

لقد ارتبط الانخفاض المفاجئ والكبير مؤخرًا في النشاط في جميع أنحاء العالم، بالتدابير الحكومية المختلفة، التي فرضتها الحكومة، لتقييد حركة الأشخاص، وتقليل الاتصال الشخصي، وكان لهذا تأثير عميق على النظرة الاقتصادية. وفي تحديث WEO لشهر يناير، توقع صندوق النقد الدولي أن يتوسع الاقتصاد العالمي بنسبة 3.3٪ في عام 2020، ويتوقع صندوق النقد الدولي الآن انكماشًا بنسبة 3٪ للعام ككل، ومراجعة نزولية تزيد عن 6.0٪، كما هو موضح في الجدول الموالي.

جدول(04): أحدث التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي (التغير٪):

	التوقعات			الاختلاف عن توقعات عدد جانفي 2020 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي		الاختلاف عن توقعات عدد أكتوبر 2019 من تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي	
	2019	2020	2021	2020	2021	2020	2021
الناتج العالمي	2.9	3.0-	5.8	6.3-	2.0	6.4-	2.2
الاقتصاديات المتقدمة	1.7	6.1-	4.5	7.7-	2.9	7.8-	2.9
الولايات المتحدة الأمريكية	2.3	5.9-	4.7	7.9-	3.0	8.0-	3.0
منطقة الاورو	1.2	7.5-	4.7	8.8-	3.3	8.9-	3.3
اليابان	0.7	5.2-	3.0	5.9-	2.5	5.7-	2.5
المملكة المتحدة	1.4	6.5-	4.0	7.9-	2.5	7.9-	2.5
كندا	1.6	6.2-	4.2	8.0-	2.4	8.0-	2.4
اقتصاديات الأسواق الصاعدة والنامية	3.7	1.0-	6.6	5.4-	2.0	5.6-	1.8
الصين	6.1	1.2	9.2	4.8-	3.4	4.6-	3.3
الهند	4.2	1.9	7.4	3.9-	0.9	5.1-	0.0
روسيا	1.3	5.5-	3.5	7.4-	1.5	7.4-	1.5
البرازيل	1.1	5.3-	2.9	7.5-	0.6	7.3-	0.5

Source : Global growth: negative and uncertain but likely to rebound on the site https://www.efginternational.com/coronavirus/16-April-2020.html

لقد خفض صندوق النقد الدولي توقعاته للنمو العالمي لعام 2020 لجميع الدول الـ193، التي يصدر تقديرات لها، ويُعتقد أن التأثير سيكون أكبر بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة، والتي من المتوقع أن تنكمش بنسبة 6.1٪ في عام 2020. بينما من المتوقع أن تنكمش الاقتصاديات الناشئة والنامية بنسبة 1٪ هذا العام، حيث يعود الأداء الأفضل للدول الناشئة إلى حد كبير. ويتوقع أن تتوسع اقتصاديات الصين والهند بشكل بطيء هذا العام بنسبة 1.2٪ و1.9٪ على التوالي، وهذا يعكس انخفاضًا في التصنيف بنسبة 4.8٪، و3.9٪ مقارنة بتوقعات جانفي 2020((international, 2020).

2-1-5- آثار جائحة كورونا على قطاع السياحة: في العقود الأخيرة أصبحت السياحة واحدة من أكثر القطاعات ديناميكية، والأسرع تطورا في العالم، وتكمن أهمية القطاع في انه يعتبر كمحرك لخلق فرص العمل؛ حيث يساهم القطاع بشكل مباشر وغير مباشر في خلق فرص العمل، خاصة للنساء والشباب، وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، والثقافة والمنتجات المحلية. و كانت آثار جائحة كورونا مدمرة للاقتصاد والوظائف على مستوى العالم، وخاصة قطاع السياحة؛ حيث تضرر بشدة من الإجراءات اللازمة لاحتواء الوباء، والعودة إلى الوضع الطبيعي في القطاع يبدو غير مرجح على المدى القصير، حتى بعد الرفع التدريجي لإجراءات الاحتواء. والشركات التي سيكون لها القدرة على الاستمرار في مواجهة التحديات المطروحة ربما يكون انتعاشها بطيئا(l'OIT, 2020, p. 2)؛ حيث أن الجهود العالمية لاحتواء الوباء قد تؤدي إلى تقليل عائدات السياحة الدولية من 45 إلى 70 %؛ حيث أوقفت الفنادق، والمطاعم، ومنظمي الرحلات، وشركات الطيران، والسفن السياحية أنشطتها إلى أجل غير مسمى. وفي قطاعي الفنادق والمطاعم تواجه 51 مليون شركة مناخًا اقتصاديًا شديد الصعوبة، يلقي بثقله على فرص العمل وينعكس الانخفاض الحاد في النشاط الاقتصادي على العاملين في قطاع السياحة، الذي يتميز بكثافة عمالية عالية، من خلال التخفيضات الحادة في وقت العمل وخسارة الوظائف المحتملة (l'OIT, 2020, pp. 2-3). وبحسب البارومتر الذي نشرته منظمة السياحة العالمية، الثلاثاء 28 يوليو تسببت جائحة كورونا في خسائر بقيمة 320 مليار دولار للسياحة العالمية من يناير إلى مايو، وانخفض عدد السياح الدوليين بنسبة 56٪ خلال نفس الفترة. وقالت هذه المنظمة التي تعتمد على الأمم المتحدة ومقرها في مدريد: "هذا أكثر من ثلاثة أضعاف الخسائر التي سجلتها السياحة الدولية خلال الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2009". وفي الفترة من يناير إلى مايو انخفض عدد السياح الدوليين بنسبة

56٪، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019 والذي يمثل 300 مليون زائر. وتوقعت منظمة السياحة العالمية مطلع مايو / أيار انخفاضاً بنسبة 60 إلى 80٪ في عدد السياح الدوليين لعام 2020، مع خسائر قد تصل إلى ما مجموعه 910 إلى 1200 مليار دولار (الخاطر، 2020). وتضرر قطاع السياحة بشدة من جائحة كورونا؛ حيث تسببت بالفعل في خسائر في الدخل السنوي في الوجهات السياحية في أوروبا بحسب الأرقام الرسمية. ومن المتوقع أن تخسر السياحة 75٪ في عام 2020 وفقًا للاتحاد الإقليمي لشركات السفر، حيث اختارت الوجهات الشهيرة مثل جنوب إفريقيا تأجيل موعد إعادة افتتاحها إلى أوائل عام 2021. وفيما يلي عرض لبعض البلدان المتضررة من جائحة كورونا فيما يخص الجانب السياحي:

تونس: تأثرت "بشدة" بأزمة جائحة كورونا؛ حيث تتوقع وزارة السياحة والصناعات التقليدية التونسية خسائر بقيمة 6 مليارات دينار، وانخفضت إيرادات السياحة بنسبة 38٪ في جوان، واستمرت عائدات السياحة في الانخفاض، فوفقًا للبيانات الصادرة من قبل البنك المركزي التونسي (BCT)؛ انخفضت عائدات السياحة بنسبة 43٪ اعتبارًا من جويلية 2020 مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وتقدر بمليار دينار حسب أحدث المؤشرات النقدية والمالية للبنك المركزي التونسي.

المغرب: يتوقع أن تصل خسائر قطاع السياحة في المغرب إلى 80 مليار درهم من عائدات النقد الأجنبي، ويخشى بعض المهنيين بحسب وسائل الإعلام المحلية من تعرض الموسم للخطر بالفعل(ALGÉRIE PRESSE SERVICE, 2020) .

البرازيل: عانى قطاع السياحة في البرازيل من خسائر ضخمة، حوالي 80 بالمائة من الخدمات الفندقية، وأغلقت جميع المنتزهات والمعالم السياحية، ويمكن أن يخسر القطاع ما يقارب 6.2 مليار دولار أمريكي(l'OIT, 2020, p. 2) .

فرنسا: ذكرت توقعات رئيس الاتحاد الإقليمي لشركات السفر، خسارة في رقم الأعمال بنسبة 75٪ على مدار عام 2020 بأكمله. وقامTUI المصنف عالميًا في السياحة بخفض ثلثي قوته العاملة (583 منصبًا) في فرنسا، وفصل جميع وكالات السفر.

اسبانيا: تعد اسبانيا واحدة من الوجهات السياحية الأكثر شعبية. وحسب ما جاء في صحيفة El Mundo في 18 جويلية، أن شلل الحياة حرم 371 شركة من الدخل الذي وفر بشكل مباشر أو غير مباشر حوالي 770 مليون يورو (ALGÉRIE PRESSE SERVICE, 2020).

2-1-6- آثار جائحة كورونا على قطاع النقل الجوي: إن الاضطراب الاقتصادي المفاجئ الذي سببه كوفيد19 مدمر بشكل كبير، فعلى سبيل المثال؛ فان قطاع السفر هو مؤشر للخسائر التي ضربت القطاعات الاقتصادية بسبب المخاوف من انتقال العدوى على الطائرات، وإغلاق الدول لحدودها، وهي ضربة كبيرة لقطاع الطيران؛ حيث قلصت شركات الطيران الرحلات الجوية بشكل حاد، لأنها تحاول الحفاظ على الجدوى التشغيلية والمالية، كما قامت بتسريح الموظفين و تعتبر الإجراءات التي اتخذتها الدول لمكافحة تفشي المرض مثل إغلاق الحدود، العزلة والحجر الصحي مهمة لإنقاذ الناس، لكنها ستجعل الأمور أسوأ بالنسبة للاقتصاد، وأنها ستغلق قطاعاً اقتصاديا تلو الآخر(Martin, 2020). و يعد قطاع النقل الجوي القطاع الأكثر تضررا بأزمة كورونا مع انخفاض معدلات الرحلات حول العالم وبقاء الطائرات على الأرض، وإغلاق العديد من المطارات، للحد من انتقال الفيروس بين الدول وعبر العالم. فقد انخفضت معدلات الرحلات وتم حظر الطيران بين أميركا وأوروبا، وإغلاق المطارات في الشرق الأوسط. ومع تقلص حركة الطيران حول العالم، من المتوقع إفلاس بعض الشركات، ووصول خسائر شركات الطيران العالمية إلى 100

مليار دولار، مع انخفاض القيم السوقية لصناعة الطيران(الخاطر، 2020). وقدّر الاتحاد الدولي للنقل الجوي (IATA) أن الحركة الجوية العالمية لن تعود إلى مستواها الذي كانت عليه قبل الأزمة قبل عام 2024، ويرجع ذلك على وجه الخصوص إلى حالة عدم اليقين بشأن فتح الحدود التي تؤثر على السفر الدولي"(FRANCE 24, 2020).

2-1-7- أثار جائحة كورونا على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: كما حدث في أعقاب الأزمة المالية العالمية، من المتوقع أن ينخفض عدد المؤسسات الصغيرة بسبب حالات الإفلاس العديدة بسبب جائحة كورونا، بالإضافة إلى ذلك سوف يستغرق الأمر وقتًا طويلا لاستعادة مستوى الاستثمار ونشاط المؤسسات، حيث من المتوقع أن يكون التعافي بطيئًا. و شمل ذلك جميع القطاعات بما فيها السياحة، الحرف، الزراعة، توريد المواد الغذائية والمشروبات، والعاملين لحسابهم الخاص، وأصحاب المشروعات متناهية الصغر (حوالي 60% من العمال في القطاعات الفرعية للفنادق والترميم، وهو الرقم الذي يوضح عظمتهم في حالة التعرض للأزمة الاقتصادية الحالية). و تلعب المؤسسات الصغيرة دورًا رئيسيًا كمقدمين للتوظيف خاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وغالبًا ما يكافحون للحصول على الائتمان ولديهم القليل من الأصول وأقل احتمالًا للاستفادة من حزم التحفيز الاقتصادي(Berg, 2020, pp. 43-52). هذه المؤسسات حاليا في موقف ضعيف بشكل خاص، في وقت أمرت السلطات بإغلاق جميع المؤسسات غير الضرورية، وبهذا لم يكن أمام الشركات أي سبيل آخر غير تخفيض تكاليف التشغيل والمصاريف بسبب الأزمة التي يمكن أن تثقل كاهلها، نظرًا لمواردها المحدودة في كثير من الأحيان وصعوبات في الوصول إلى رأس المال(l'OIT, 2020, pp. 2-3).

3- الآثار الاجتماعية لجائحة كورونا على دول العالم: جل دول العالم تتوقع أن تؤثر جائحة كرونا وبشكل كبير على الجانب الاجتماعي، وخاصة على إطار الحياة، التشغيل ومستوى المعيشة.

3-1- **آثار جائحة كورونا على البطالة:** تشير الإحصائيات أن معدلات البطالة قبل جائحة كورونا تقدر بحوالي 190مليون شخص عاطل، لكن مع الجائحة من الواضح أن عالم التوظيف يعاني بسبب تأثيراتها، والتدابير المتخذة للتعامل معها(المنظمة الدولية للعمل، 2020)، وبحكم الأمر الواقع على سوق العمل ونتيجة لهذا الوباء، فقد ملايين العمال وظائفهم بسبب التسريح، وإغلاق العديد من الوحدات الصناعية والخدمية. وموظفو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هم الأكثر تضرراً، لا سيما أولئك الملتزمين بعقود من الباطن مع الشركات الكبيرة. و وفقًا لمنظمة العمل الدولية يمكن أن يصل العدد إلى 25 مليون شخص عاطل عن العمل. ومن المتوقع أن ينخفض دخل العمال إلى 3.4 تريليون دولار(Larabi, 2020). وبحسب المنظمة الدولية فإن تداعيات الجائحة على القطاع الاقتصادي تفوق أزمة 2008. ومن المتوقع أن يشهد العالم تقلصا في الوظائف لنحو 200 مليون شخص، بدوام كامل في الأشهر الثلاثة المقبلة فقط بسبب الجائحة، خاصة بعد فرض إجراءات الإغلاق في العديد من الدول، وما حمله ذلك من تأثير على نحو 2.7 مليار عامل أي 4 من بين كل5 من القوى العاملة في العالم(المنظمة الدولية للعمل، 2020).

جدول(05): أثار جائحة كورونا على البطالة وتوقعاتها في بعض دول العالم (2021/2019)

السنوات / الدول	البطالة						
	2019	2020	2021	الدول	2019	2020	2021
الو م ا	3.7	10.4	9.1	ماليزيا	3.3	4.9	3.4
منطقة الاورو	7.6	10.4	8.9	روسيا	4.6	4.9	4.8
كندا	5.7	7.5	7.2	الجزائر	11.4	15.1	13.9
الصين	3.6	4.3	3.8	المغرب	9.2	12.5	10.5

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي الإغلاق العالمي الكبير، 2020، ص 20-21-22-23-24 .

ونجد أن العمالة في أربعة قطاعات هي الأكثر تأثرا بسبب الجائحة: وهي تراجع الإنتاج في قطاع الغذاء والفنادق (144 مليون عامل)، قطاع البيع بالجملة والتجزئة (582 مليونا)، قطاع خدمات الأعمال والإدارة (157 مليونا)، وقطاع التصنيع (463 مليونا)، ويشير مدير منظمة العمل إلى أن جميع هذه القطاعات تشكل ما نسبته 37.5% من التوظيف العالمي، ويشعر العاملون في هذه القطاعات أكثر من غيرهم الآن بحدّة تأثير الجائحة عليهم(المنظمة الدولية للعمل، 2020).

3-2- أثار جائحة كورونا على الفقر: تشير التقديرات أن تفشي جائحة كورونا، يتسبب في سقوط ما يتراوح بين 40 و60 مليون شخص في براثن الفقر المدقع، وبالتالي تغيَّرت التقديرات لتأثير هذا الفيروس على معدلات الفقر في العالم(ماهر، 2020). وجاء في تقرير الآفاق الاقتصادية العالمية حول معدلات الفقر عالمياً، إلى تعرَّض العديد من البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل لضغوط مالية شديدة. ويتوقع انكماش معدل النمو العالمي بنحو 5% في عام 2020، فيما يتوقع السيناريو الثاني وصول هذا الانكماش إلى 8% في العام ذاته. يتوقع أن يؤدي فيروس كورونا إلى سقوط 71 مليون شخص في براثن الفقر المدقع، على أساس خط الفقر الدولي وهو 1.90 دولار للفرد في اليوم. وأما في ظل سيناريو تدهور الأوضاع فسيرتفع هذا العدد إلى 100 مليون، حيث أن منطقة أفريقيا و جنوب الصحراء تكون الأشد ضرراً، ويتوقع سقوط 176 مليون شخص في براثن الفقر عند خط الفقر البالغ 3.20 دولار للفرد في اليوم. ومن المتوقع أن يزداد عدد العاملين الفقراء بسبب الضغوط على الدخل وتراجع النشاط الاقتصادي. وتقدر منظمة العمل الدولية أن ما بين 8.8 مليون و35 مليون شخص إضافي من العاملين في العالم سيعيشون في الفقر(المنظمة الدولية للعمل، 2020).

الخاتمة:

لقد عرف الاقتصاد العالمي أسوء أزمة منذ عقود وهي جائحة كورونا، هذه الأزمة عصفت باقتصاديات جل دول العالم، حيث انهارت جل القطاعات الاستراتيجية مما نجم عن ذلك البطالة والفقر وإفلاس الشركات وتسريح العمالة. كما صاحب الأزمة الاقتصادية أزمة نفسية واجتماعية لا مثيل لها في عالمنا المعاصر؛ وهذا راجع لعدم توقع العالم حدوث الجائحة و عدم الاستعداد لها، وكلما طال أمد الصراع ضد الجائحة أدى ذلك إلى تزايد أزمة الديون وقلة الإنتاج، مما سيؤدي حتما إلى ظهور حالات الإفلاس الاقتصادي، و انهيار للبورصات العالمية بسبب صعوبة التنبؤ بحركة الأسواق، وتكون لها تبعات اجتماعية واقتصادية كبيرة، وضغوطات هائلة على الحكومات لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، من خلال التدابير والإجراءات الاجتماعية المختلفة وبرامج دعم النمو، لتفادي الدخول في انكماش اقتصادي حاد، فقد يستغرق الاقتصاد العالمي وقتًا طويلا حتى يتعافى.

وللخروج بأقل الأضرار من الجائحة؛ على الحكومات أن تدعم الطلب وإعادة الثقة دون تشديد الجوانب المالية؛ كخفض تكاليف الاقتراض على الأسر والشركات وضمان توافر السيولة في السوق، وتبني سياسة مالية ناجعة توفر الدعم للأفراد والشركات الأكثر تأثرا، والحفاظ على العمالة، والدخل، والحفاظ على الاستقرار المالي، مع استمرارية النشاط الاقتصادي، لتأمين استقرار الاقتصاد العالمي والأسواق المالية العالمية، مع تعزيز الثقة ومساعدة البلدان الفقيرة الأكثر عرضة للخطر ،عن طريق تزويدها بالمعدات والتمويل اللازمين لتجاوز الأزمة.

المراجع والمصادر:

1.الاونكتاد. (03, 2020). *اخبار الامم المتحدة*. تاريخ الاسترداد 25 04, 2020، من https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050871

2.المنظمة الدولية للعمل. (08 04, 2020). *اخبار الامم المتحدة*. تاريخ الاسترداد 10 04, 2020، من https://news.un.org/ar/story/2020/04/1052922

3.اهداء باسم داود. (2020). تنفيذ العقود الالكترونية في ظل فايروس كورونا – دراسة تحليلية في ضوء القانون العراقي. *مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 46*،، صفحة 83.

4.حنان. عيسى ملكاوي. (06, 2020). تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الأمن الصحي العرب. *نشرية الألسكو العلمية، جائحة كورونا كوفيد -19- covid وتداعياتها على أهداف التنمية المستدامة 2020، نشرية متخصصة، العدد الثاني*،.

5.خالد الخاطر. (29 03, 2020). *aljazeera.net*. تاريخ الاسترداد 23 04, 2020، من https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/3/29/

6.دانيال وآخرون ماهر. (06 08, 2020). *التقديرات المحدَّثة لتأثير جائحة كورونا على الفقر في العالم*. تاريخ الاسترداد 23 09, 2020، من https://blogs.worldbank.org/ar/opendata/updated-estimates-impact-covid-19-global-poverty

7.سكاي نيوز عربية. (15 05, 2020). *توقعات "متشائمة".. خسائر كبيرة للاقتصاد العالمي بسبب كورونا*. تاريخ الاسترداد 15 08, 2020، من https://www.skynewsarabia.com/business/

8.سيد أحمد أبوه. (30 04, 2020). *الصحة أم الاقتصاد؟.. المعادلة الأكثر تعقيدا في عصر كورونا والإغلاق الشامل*. تاريخ الاسترداد 25 08, 2020، من https://www.aljazeera.net/ebusiness/2020/4/30/

9.صندوق النقد الدولي. (14 04, 2020). *توقعات صندوق النقد الدولي، الإغلاق العام الكبير*. تاريخ الاسترداد 08 07, 2020، من https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020

10. صندوق النقد الدولي،. (03 04, 2020). *تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الاغلاق العالمي الكبير*. تاريخ الاسترداد 12 08, 2020، من صندوق النقد الدولي: https://www.imf.org/ar/Publications/WEO/Issues/2020/04/14/weo-april-2020

11. محمود عثمان. (2020). *انعكاسات أزمة كورونا اقتصاديا على تركيا والعالم*. تاريخ الاسترداد 15 09, 2020، من وكالة الأناضول: https://www.aa.com.tr/ar

12. ALGÉRIE PRESSE SERVICE. (2020, 06 25). *ALGÉRIE PRESSE SERVICE*. Consulté le 09 08, 2020, sur http://www.aps.dz/monde/106630-impact-du-covid-19-sur-le-tourisme-la-pandemie-coutera-jusq-ua-2-millions-d-emplois-en-afrique

13. Berg, N. (2020). La grande peur de l'an 2020: Le bug du coronavirus et le grand confinement. *Futuribles, N 437(4)*.

14. De Vijlder, W. (2020). *Covid-19 : l'impact sur l'économie mondiale*. Consulté le 09 26, 2020, sur https://group.bnpparibas/actualite/covid-19-impact-economie-mondialehttps://www.bbc.com/arabic/world-52109592

15. Fouquin, M. &. (2020). Coronavirus : un grain de sable dans l'économie mondiale ? *Alternatives Économiques,N (3),*.

16. FRANCE 24. (2020, 07 28). Consulté le 09 08, 2020, sur https://www.france24.com/fr/20200728-covid-19-le-tourisme-mondial-enregistre-320-milliards-de-dollars-de-pertes

17. Gruszczynski, L. (2020, 06 23). Covid-19 et commerce international: turbulences temporaires ou changement de paradigme? *LA REVUE EUROPEENNE DU DROIT*.

18. international, E. (2020, 04 16). *Global growth: negative and uncertain but likely to rebound*. Retrieved 07 15, 2020, from https://www.efginternational.com/coronavirus/16-April-2020.html

19. l'OIT, O. i. (2020, 05). *Note sectorielle de l'OIT*. Consulté le 07 15, 2020, sur Les effets du COVID-19 sur le secteur du tourisme.

20. la finance pour tous. (2020, 04 07). Consulté le 04 25, 2020, sur https://www.lafinancepourtous.com/2020/04/07/limpact-de-lepidemie-de-covid-19-sur-leconomie-mondiale/

21. Larabi, S. (2020, 4 12). *Algérie. De la pandémie Covid-19 à la «pandémie» du chômage*. Consulté le 07 25, 2020, sur https://alencontre.org/afrique/algerie/algerie-de-la-pandemie-covid-19-a-la-pandemie-du-chomage.html

22. Martin, P. P.-F. (2020, 07 10). *Une stratégie économique face à la crise,*. Consulté le 09 17, 2020, sur Notes du conseil d'analyse économique: http://www.cae-eco.fr/Une-strategie-economique-face-a-la-crise

23. OCDE. (2020). *Perspectives économiques de l'OCDE, Rapport intermédiaire*. Paris: L'Organisation de coopération et de développement économiques.

24. premier-ministre.gov.dz. (2020, 04 04). *premier-ministre*. Consulté le 08 13, 2020, sur http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/documents.html

25. Vidard, M. (2020). *LE VIRUS AU CARRÉ*. Consulté le 07 23, 2020, sur https://www.franceinter.fr/emissions/le-virus-au-carre/

26. wikipedia.org. (2019). *wikipedia*. تاريخ الاسترداد 25 08, 2020، من https://ar.wikipedia.org/wiki